الأمم المتحدة

FCCC/CP/2017/4

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
25 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة والعشرون

بون، ٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ١٠(أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ في عام ٢٠١٧

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً عن حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ بالتزامن مع الدورة السادسة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين، ونظمته الأمانة بناء على طلب مؤتمر الأطراف. وتماشياً مع المقرر ٧/م أ-٢٢، ركزت حلقة العمل على صياغة الاحتياجات المحددة في إطار العمليات التي تقودها البلدان وترجمتها إلى مشاريع وبرامج، وتحديد أدوار السياسات والبيئات التمكينية من أجل تمويل أنشطة التخفيف والتكيف، وتيسير سبل محسنة للحصول على التمويل.

GE.17-14764(A)

1714764

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٥	٣
	ألف- الولاية والأهداف	١-٤	٣
	باء – نطاق التقرير	٥	٤
ثانياً –	الأنشطة التحضيرية والوقائع	٦-١١	٤
	ألف- الأنشطة التحضيرية	٦-٧	٤
	باء – الوقائع	٨-١١	٤
ثالثاً –	الاستنتاجات والرسائل الرئيسية	١٢-٢٤	٥
رابعاً –	ملخّص الجزء المتعلّق بصياغةِ الاحتياجات المحدَّدة في إطار العمليات التي تقودها البلدان وترجمتها إلى مشاريع وبرامج	٢٥-٤٢	٨
خامساً –	موجز الجزء المتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ	٤٣-٧٦	١٤

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية والأهداف

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ٥/م أ-٢٠، إلى الأمانة تنظيم حلقات عمل سنوية خلال الدورات بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ لغاية عام ٢٠٢٠ وإعداد تقرير موجز عن حلقات العمل كي ينظر فيه كل سنة مؤتمر الأطراف والحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المتعلق بالمناخ الذي يعقد كل سنتين[(١)].

٢- وإضافةً إلى ذلك، وبناء على طلب مؤتمر الأطراف بموجب المقرر نفسه، أعدت الأمانة تجميعاً وتوليفاً يضمان تقارير فترة السنتين للبلدان الأطراف المتقدمة النمو عن أحدث استراتيجياتها ونهجها المتعلقة بزيادة التمويل المتعلق بالمناخ من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠[(٢)]، للاسترشاد بهما في حلقات العمل المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه[(٣)].

٣- ووفقاً للمقرر ٧/م أ-٢٢، يجب أن تركز حلقات العمل التي تعقد أثناء الدورات بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بما يلي بهدف زيادة التمويل المتعلق بالمناخ لصالح أنشطة التخفيف والتكيف:

(أ) صياغة الاحتياجات المحددة في العمليات القطرية وتجسيدها في شكل مشاريع وبرامج؛

(ب) تحديد أدوار السياسات والبيئات التمكينية في تمويل إجراءات التخفيف والتكيف؛

(ج) تيسير سبل محسنة للحصول على التمويل.

٤- والهدف الرئيسي من حلقات العمل التي تعقد أثناء الدورات في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ هو تيسير المناقشات التقنية والعملية المنحى بشأن المواضيع المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، واستخلاص نتائج ملموسة لينظر فيها مؤتمر الأطراف. وسترشد النتائج أيضاً مداولات الحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المتعلق بالمناخ في عام ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، ستهدف حلقة عمل الخبراء المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٧ إلى ما يلي:

(أ) فهم الطريقة التي يمكن من خلالها صياغة الاحتياجات إلى التمويل المتعلق بالمناخ التي تحددها وتقيمها البلدان النامية وترجمتها إلى مشاريع وبرامج، بسبل منها التعاون الدولي؛

(ب) تحديد الخطوات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ؛

(ج) تحقيق قدر أكبر من الوضوح بشأن البيئة السياساتية والتنظيمية التي ينبغي تهيئتها من أجل زيادة التمويل المتعلق بالمناخ.

---

(١) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١٢.

(٢) FCCC/CP/2017/INF.1.

(٣) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١١.

باء- نطاق التقرير

٥- يتضمن الفصل الثاني من هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التحضيرية لحلقة العمل المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٧ بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ (المشار إليها فيما يلي بحلقة العمل) وعن وقائعها. ويتضمن الفصل الثالث موجزاً للنتائج الرئيسية والرسائل الصادرة عن حلقة العمل ويقدم الفصلان الرابع والخامس موجزات للمناقشات التي جرت أثناء الشريحتين الرئيسيتين لحلقة العمل.

ثانياً- الأنشطة التحضيرية والوقائع

ألف- الأنشطة التحضيرية

٦- أجرت الأمانة مشاورات غير رسمية مع أعضاء مختلف المجموعات التفاوضية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ونظمت حلقة دراسية شبكية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لجمع آراء وأفكار بشأن تصميم برنامج حلقة العمل. وفُتح باب المشاركة في الحلقة الدراسية الشبكية أمام جميع الأطراف والمراقبين، وعُقدت على مدى فترتين لاستضافة مشاركين من مناطق توقيت مختلفة. وشارك نحو ٢٥ مشاركاً في فترتي حلقة العمل الشبكية.

٧- وعلى إثر المشاورات غير الرسمية والحلقة الدراسية الشبكية، أعدت الأمانة برنامج عمل مؤقتاً لحلقة العمل بالتشاور مع الميسرين المتشاركين لحلقة العمل. ويمكن الاطلاع على البرنامج النهائي على الموقع الشبكي المخصص لذلك[٤].

باء- الوقائع

٨- عقدت حلقة العمل في بون في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ بالتزامن مع الدورة السادسة والأربعين للهيئتين الفرعيتين، وكانت مفتوحة أمام جميع الأطراف والمنظمات المراقبة التي حضرت الدورة.

٩- وافتتحت حلقة العمل بملاحظات أبدتها الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيدة باتريسيا إسبينوسا، وممثل لرئاسة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، السيد عزيز مكوار. وفي أعقاب تلك الملاحظات وبعد مقدمة مختصرة عرضها الميسران المتشاركان لحلقة العمل، السيدة جانين فيلسون (بليز) والسيد ستيفان شفاغر (سويسرا)، قسمت حلقة العمل إلى جزئين رئيسيين ركزا على احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ ووصول البلدان النامية إلى التمويل المتعلق بالمناخ، على التوالي.

١٠- وبعد تقديم عرض تمهيدي في كلا الجزئين، تمحور البرنامج حول مناقشات بشأن دراسة حالة قطرية تبين أفضل الممارسات والخبرات والدروس المستفادة المتعلقة بموضوع كل من الجزئين وتولد أفكاراً هامة يُسترشد بها في المناقشات المتعمقة خلال جلسات أفرقة العمل الفرعية اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت المناقشات العامة مجالاً لمزيد من مساهمات الخبراء والتفكير في القضايا الأساسية التي نوقشت وتحديد الإجراءات الملموسة والخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بمواضيع حلقات العمل.

(٤) http://www.unfccc.int/10290.

١١- ويُتاح برنامج حلقة العمل والسير الذاتية للمتكلمين وشرائح العروض والتسجيلات الصوتية على الموقع الشبكي المخصص لها[٥].

ثالثاً- الاستنتاجات والرسائل الرئيسية

١٢- عقدت حلقة العمل في مرحلة حرجة شرعت فيها البلدان في تحويل مساهماتها المحددة وطنياً إلى استراتيجيات استثمار وبرامج ومشاريع واضحة وأخذ دور القطاع الخاص يزداد في مجال تنفيذ الإجراءات التي تحددها البلدان النامية وتمويلها. وبيّنت الأمينة التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، أهمية الانتقال من أطر السياسات إلى التفاصيل المحددة، نظراً إلى أن التمويل لن يتدفق إلا إذا توفرت الأطر الصحيحة والبرامج والمشاريع وفرص الاستثمار الملموسة.

١٣- ورغم التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتحديد احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ من خلال مختلف قنوات الإبلاغ، لا يزال تقييم هذه الاحتياجات يشكل تحدياً بسبب عدم كفاية التفاصيل أو عدم الاتساق في الإبلاغ. واعتبر إجراء تقييمات إضافية للمساهمات المحددة وطنياً القائمة وإضفاء المزيد من الدقة على المعلومات بشأن التمويل المتعلق بالمناخ في المساهمات المحددة وطنياً المقبلة من مجالات العمل ذات الأولوية.

١٤- وناقش المشاركون ما إذا يمكن أن يسهم إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التقييم الوطنية للتمويل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية باعتبارها ممارسة منتظمة، في تحسين فهم احتياجاتها. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة، أشار المشاركون إلى عمليات تقييم التمويل المتعلقة بالمناخ التي ينفذها إطار تقييم التمويل المتعلق بتغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥- وفيما يتعلق باحتياجات الدعم الفوري لترجمة احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ إلى إجراءات، سلطت البلدان النامية الضوء بوجه خاص على ضرورة توفير مزيد من التوجيه والدعم فيما يتعلق بصياغة الخطط المالية وإعداد مجموعات من المشاريع للمساهمات المحددة وطنياً.

١٦- وفيما يتعلق بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، أشار المشاركون إلى أن ذلك سيتطلب من صناديق المناخ المتعددة الأطراف بذل جهود مستمرة بغية تبسيط إجراءات الاعتماد وطرائق الحصول على التمويل، وتعزيز استعداد البلدان المستفيدة بما يشمل توفير ما يكفي من القدرات المؤسسية والحوكمة المالية والنظم الإدارية، وتحسين التواصل بين الصناديق والبلدان المستفيدة. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز دور السلطات الوطنية المعينة أو جهات التنسيق في مختلف الصناديق من أجل ضمان تحسين تولي البلدان مقاليد أمورها ومزيد من الاتساق.

١٧- وشدّد المشاركون على أنه ينبغي أن تستفيد جهات تقديم الدعم الدولي في الجهود التي تبذلها من النظم الوطنية والمعارف المؤسسية القائمة، وأن تساعد البلدان في دورة المشاريع ككل (الإعداد والإنجاز والتنفيذ والتقييم) وأن توجه دعمها نحو تلبية احتياجات البلدان، وأن تعزز التنسيق على المستوى القطري.

(٥) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

١٨- وتشمل العوامل التي تؤثر إيجاباً في عملية الاعتماد التي حددها المشاركون في حلقة العمل أن يتولى الكيان المنفذ الوطني مقدم الطلب التوجيه الفعلي للعملية، والتنسيق الجيد بين مقدم الطلب والسلطات الوطنية المعينة، وتحديد الأهلية للاعتماد بإجراءات سريعة، ودعم استعداد البلدان، وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب.

١٩- وفيما يتعلق بالتمويل الخاص، لاحظ المشاركون أهمية السياسات التمكينية والأطر التنظيمية وشدّدوا على أن الفرص المتاحة للأعمال التجارية لا تزال غير محددة وغير مبلغ عنها بشكل كاف، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل إجراءات التكيف. وأشار المشاركون إلى إمكانية تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وذلك على سبيل المثال من خلال التواصل مع مجموعة من المؤسسات التجارية بدلاً من فرادى الجهات الفاعلة. وناقشوا أيضاً ضرورة وضع ومواءمة معايير متصلة بالمناخ، للسندات الخضراء مثلاً. وإضافةً إلى ذلك، أشير إلى أنه يتعين على صناديق المناخ المتعددة الأطراف أن تحسن بيان مزاياها النسبية وما يمكن أن تقدمه من دعم إلى القطاع الخاص.

٢٠- وحددت حلقة العمل التحديات والأولويات الشاملة، بما في ذلك ضرورة اتباع نهج مختلف في بناء القدرات يركز على تعزيز القدرات المؤسسية للتأكد من استدامة المعرفة وإمكانية الاحتفاظ بالقدرة في البلدان المستفيدة بعد انتهاء التدخل أو إنجاز المشروع. وحدد المشاركون الثغرات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية لغرض صياغة السياسات ووضع أطر السياسات ومجموعات المشاريع.

٢١- ويشكل غياب الاتصال بين أصحاب المصلحة المعنيين عقبة أخرى يتعين التغلب عليها لكي تترجم البلدان المستفيدة احتياجاتها إلى إجراءات وتحسن إمكانية حصولها على التمويل. وفي هذا الصدد، سلط المشاركون الضوء على الحاجة الملحة إلى اعتماد نهج "الحكومة بأكملها" أفقياً بين القطاعات والمؤسسات، وعمودياً من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، بغية تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وحشد التأييد الضروري للسياسات والتدابير في مجال التمويل المتعلق بالمناخ. وشدّدوا على ضرورة تحسين التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، بغية تعزيز ترجمة الاحتياجات المالية إلى إجراءات وتحسين فرص الحصول على التمويل.

٢٢- وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات المانحة أن تحسن التنسيق لتعزيز التكامل وتفادي إثقال كاهل الإدارات في البلدان المستفيدة. وتحتاج صناديق المناخ المتعددة الأطراف إلى تحسين تواصلها مع البلدان المستفيدة والكيانات المعتمدة لكفالة الفهم التام لسياساتها وإجراءاتها.

٢٣- ورأى جميع المشاركين أن إمساك البلدان بزمام الأمور وتوليها القيادة أمران أساسيان، وكذلك ضرورة قيام الشركات الوطنية العملاقة بتوجيه العمليات وتنسيق الجهود ومواءمة السياسات.

٢٤- واستناداً إلى الاستنتاجات المذكورة آنفاً، يمكن استخلاص **الرسائل الرئيسية** التالية لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين:

(أ) ضرورة بذل جهود لتقييم المساهمات المحددة وطنياً القائمة وتحسين التفاصيل الواردة في المعلومات عن التمويل المتعلق بالمناخ في المساهمات المحددة وطنياً المقبلة من أجل تحسين تقييم البلدان النامية لاحتياجات التمويل المتعلق بالمناخ؛

(ب) يمكن أن تنظر البلدان النامية فيما يلي:

'١' إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التقييم الوطنية للتمويل المتعلق بالمناخ باعتبارها ممارسة منتظمة للمساعدة على تحسين فهم احتياجاتها؛

'٢' إسناد دور أكبر إلى السلطات الوطنية المعينة أو جهات التنسيق في مختلف صناديق المناخ لكفالة تحسين تولي البلدان مقاليد أمورها والمزيد من الاتساق؛

'٣' اعتماد نهج "الحكومة بأكملها" لتعزيز التنسيق بين القطاعات والمؤسسات وكفالة تأييد السياسات والتدابير المتعلقة بالمناخ؛

'٤' تعزيز تعاملها مع الجهات غير الحكومية لترجمة احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ إلى إجراءات وتحسين فرص الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ؛

'٥' إسناد دور أكبر إلى الجهات المناصرة الوطنية في توجيه العمليات وتنسيق الجهود ومواءمة السياسات؛

'٦' بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تحديد الفرص المتاحة المتعلقة بالتمويل الخاص والإبلاغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل إجراءات التكيف؛

'٧' تعزيز تعاملها مع القطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال التواصل مع مجموعة من المؤسسات التجارية بدلاً من فرادى الجهات الفاعلة؛

(ج) ينبغي أن تواصل صناديق المناخ المتعددة الأطراف جهودها الرامية إلى ما يلي:

'١' تبسيط إجراءاتها المتعلقة بالاعتماد وطرائق الحصول على التمويل؛

'٢' تعزيز استعداد البلدان المستفيدة؛

'٣' تحسين الاتصال بين الصناديق والبلدان المستفيدة؛

'٤' تحديد مزاياها النسبية بصورة أفضل وما يمكن أن تقدمه من دعم إلى القطاع الخاص؛

(د) ينبغي للجهات المقدمة للدعم الدولي أن تواصل جهودها من أجل ما يلي:

'١' الاستفادة في تقديم الدعم من النظم الوطنية والمعارف المؤسسية الحالية؛

'٢' توجيه دعمها نحو تلبية احتياجات البلدان المستفيدة؛

'٣' تعزيز التنسيق على الصعيد القطري؛

'٤' زيادة التنسيق لتحسين التكامل وتفادي إثقال كاهل الإدارات في البلدان المستفيدة؛

'٥' مساعدة البلدان في دورة المشاريع بأكملها؛

'٦' سدّ الثغرات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل صياغة السياسات ووضع أطر السياسات ومجموعات المشاريع في البلدان النامية؛

(هـ) على مقدمي خدمات بناء القدرات والمستفيدين منها أن يضمنوا بصورة أفضل استدامة المعارف وإمكانية الاحتفاظ بالقدرات في البلدان المستفيدة.

رابعاً- ملخّص الجزء المتعلّق بصياغةِ الاحتياجات المحدَّدة في إطار العمليات التي تقودها البلدان وترجمتها إلى مشاريع وبرامج

٢٥- هدف الجزء ١ من حلقة العمل إلى تيسيرِ تبادل خبرات البلدان في ما يتعلق بالخطوات والمتطلبات اللازمة لتحديد وتقييم احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ، وصياغة تلك الاحتياجات وترجمتها إلى مشاريع وبرامج. واستعرض هذا الجزء أمثلة قُطريّة؛ وأتاح الفرصة لكلّ من ممثلي الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والصناديق المتعددة الأطراف المعنيّة بالمناخ، ومقدِّمي الدعم التقني، والقطاع الخاص، للتفكير في دوره وتحديد التحديات والممارسات الجيدة.

٢٦- وقدّم ممثّل لـ "مركز الجنوب" عرضاً تمهيديّاً عن صياغة احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ وتجسيدها وتقييمها. وأشار الممثل إلى فئات متعددة من الاحتياجات في البلدان المتلقّية، منها الاحتياجات القصيرة الأجل الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ؛ والاحتياجات الطويلة الأجل الناجمة عن الآثار السلبية المتوقَّعة لتغيّر المناخ في المدى الطويل؛ والاحتياجات الناجمة عن العمليات المتصلة بالسياسات المحلية. إضافةً إلى ذلك، تنشأ الاحتياجات من السياسات والتوجيهات المنبثقة من عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي قد تتطلّب أن تعيد البلدان توجيه سياساتها المحلية، حتى تتمكّن على سبيل المثال من تحقيق أهداف اتفاق باريس.

٢٧- وتقوم البلدان النامية بصياغة احتياجاتِها عن طريق مختلف الأدوات وآليات الإبلاغ بموجب الاتفاقية، بما في ذلك من خلال عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية، والبلاغات الوطنية، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وبرامج العمل الوطنيّة للتكيف مع تغير المناخ، والخطط الوطنية للتكيّف، والمساهمات المحدَّدة وطنياً. ويقوم عدد متزايد من البلدان النامية بإدراج فرعٍ بشأن الدعم في تقاريره المحدَّثة لفترة السنتين.، وأشير إلى مثالين، أولهما تقرير غانا المحدَّث لفترة السنتين لعام ٢٠١٥، والذي يشمل إبلاغاً مفصّلاً عن الدعم المقدَّم والدعم المطلوب؛ وثانيهما هو تقرير ماليزيا المحدَّث لفترة السنتين، الذي يحدّد بوضوح الثغرات والتحديات والقيود. وتتمثّل السُبل الأخرى لصياغة الاحتياجات، خارج إطار أدوات الاتفاقية وآلياتها، في الاستعراضات أو الدراسات الوطنية المتعلقة بالسياسات، واستراتيجيات أو خطط التنمية المستدامة، والخطط أو الدراسات القطاعية، والدراسات الإقليمية، والمشاريع الإرشادية النموذجية.

٢٨- وأشار مقدّم العرض إلى أنّه يُمكِن، بوجه عام، ملاحظة درجة عالية من التطابق في ما يتعلق بالاحتياجات المبلَّغ عنها في العديد من تلك الأدوات والصكوك، مما يدل على أن العديد من البلدان النامية تمكّنت من تحديد احتياجاتها وصياغتها بشكل مستمر في مختلف الوثائق والتقارير. وشدّد مقدّم العرض على أن الاحتياجات المحدَّدة لم يلبَّ منها إلا قدر ضئيل، موضحاً ذلك من خلال الإشارة إلى العجز التمويلي البالغ أربعة بلايين دولار تقريباً واللازم لتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيّف التي أعدّتها أقل البلدان نمواً.

٢٩- وأشار أيضاً إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لترجمة الطيف الواسع من المبادئ التوجيهية للسياسات، والواردة في المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بالبلدان النامية، إلى برامجَ ومشاريعَ ملموسة. وعلى الرغم من أنّ المساهمات المحدَّدة وطنياً لا تمثّل خططاً قطاعية أو استثمارية، فإنها تحدّد بوضوح الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً، وتقدّم تفاصيل بشأن الإجراءات المتعلّقة بالمناخ، بما في ذلك في بعض الحالات الإشارة إلى التكاليف المقدَّرة لتلك الإجراءات وتحديد الحاجة إلى التمويل الخارجي والدعم التقني.

٣٠- ودعا مقدّم العرض إلى وضع إطار عمل مُحكَم لدعم وتيسير صياغة أفضل للاحتياجات وتجسيدها بشكل أفضل، مقترحاً أنّ ذلك يمكن أن يكون الاتجاهَ المستقبلي لعملية التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ، بدعمٍ من اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن المسائل المتصلة بالمنهجية والتّتبع. وأشار كذلك إلى أنه على اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تنظر في كيفية مراعاة تدفّقات التمويل المتعلّق بالمناخ في إطار آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من الاستراتيجيات التي تقودها البلدان وأولويات البلدان النامية الأطراف واحتياجاتها. وفي ما يتعلق بالاحتياجات الفورية من الدعم، لوحظ أنه سيكون من المهم توضيح السياسات والبيئات التمكينية، من أجل تحديد الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمناخ وكذلك صياغة هذه الاحتياجات وتجسيدها. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان النامية إلى التوجيه والدعم في صياغة الخطط المالية المتعلقة بمساهماتها المحدّدة وطنياً، وفي تطوير المشاريع ومسارات العمل.

٣١- وأعقبت العرضَ التمهيديَّ مناقشات حول **دراستَي حالة قُطريتَين**. وخلال المناقشة الأولى، أطلع ممثلٌ لوزارة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك المشاركين على الخبراتِ والدروس المستخلصة من تحديد الاحتياجات المالية وتقييمها في سياق وضع مساهمات البلد المحدَّدة وطنياً. ومنذ عام ٢٠٠٨، ما فتئت المكسيك تستخدم طريقة منهجيةً تركز على منحنيات تكاليف الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، كوسيلةٍ لجمع المعلومات عن عدد من السياسات والإجراءات والتدابير المحتمَلة المتعلقة بالتخفيف من آثار الانبعاثات، بما في ذلك تكاليفها المحتملة واحتمالات خفض الانبعاثات. وتعيد إجراء التحليل بعد كلّ فترة تتراوح بين ١٢ شهراً و١٨ شهراً، وتقوم بتحديث منحنيات التكلفة وفقاً لنتائج ذلك التحليل.

٣٢- وقد تبين أن هذه العملية مفيدة في إعداد مساهمات المكسيك المحددة وطنياً، وفي تحديد الأهداف الواردة فيها، نظراً إلى أن هذه العملية عزّزت فهم الحكومة لنوع التكاليف وتحديد المبالغ الفعلية للتمويل اللازم لتنفيذ التدخُّلات المحدَّدة. وحتى الآن، لم يتم وضع منحنيات التكلفة إلا للهدف غير المشروط المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بسيناريو "دار لقمان على حالها". وتمّ تحديد ثلاثين سياسةً وإجراءً في مختلف القطاعات، وبلغت الاحتياجات من الاستثمارات (بما في ذلك التشغيل والصيانة) ما بين ١٥٠ و١٦٠ بليون دولار تقريباً للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وكخطوة تالية، سيجرى تنفيذ العملية نفسها لتحقيق الهدف الأكثر طموحاً والذي سيحدث تحوّلاً، ألا وهو خفض الانبعاثات بنسبة ٣٦ في المائة خلال الفترة نفسها، وهو هدف يتوقف تحقيقه على الحصول على دعم دولي.

٣٣- وتهدف الحكومة إلى وضع خطة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً تحددُ المبالغ المالية اللازمة وسُبُل تنفيذ التدابير. وستشمل هذه الخطة، على سبيل المثال، معلوماتٍ عن دور الميزانية العامة في زيادة طموح المكسيك، وإلى أي مدى تتوقع الحكومة أن تعتمد على المساعدة التقنية أو القروض المقدّمة من مؤسسات التمويل الإنمائي. وسينصبّ التركيز أيضاً على تحديد القطاعات التي يُرجَّح إلى حدّ بعيد أن تجتذب استثمارات القطاع الخاص، وعلى تحويل السياسات إلى مشاريع ذات خططُ عمل، وإعداد مشاريع جاهزة للاستثمار. وستُكرّس الجهود أيضاً بعدئذٍ لمرحلة التنفيذ وقياس النتائج والإبلاغ عنها والتحقُّق منها.

٣٤- وترمي الجهود المذكورة أعلاه أيضاً إلى إضفاء الوضوح والشفافية على المبادرات التي تتخذها الحكومة المكسيكية فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها بموجب عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥- وفي إطار عملية تنفيذ المساهمات المحدّدة وطنياً، تتلقّى المكسيك دعماً من عدد من الشركاء في التنمية. وقد أصبحت مؤخراً عضواً في الشراكة المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً. وهي أيضاً عضوٌ في منبر المساهمات المحدَّدة وطنياً للاستثمار، الذي يستضيفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي يدعم المكسيك في تعزيز قدرتها على رصد تنفيذ هذه المساهمات والإبلاغ عنها والتحقق منها، وتحديد مجموعة من المشاريع وفرص التمويل بشروط مُيسّرة. ويتضمّن الإطار أدناه معلومات عن خلفية وأهداف هاتين المبادرتين، بالصيغة التي عُرِضتا بها في حلقة العمل.

شراكة البلدان المقدمة للمساهمات المحدَّدة وطنياً

شراكة البلدان المقدمة للمساهمات المحدَّدة وطنياً هي مبادرة عالمية ينفذها ائتلاف من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمؤسسات الدولية. وتهدف هذه الشراكة، التي أُطلقت في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، إلى تعزيز التعاون حتى تتمكن البلدان من الوصول بشكل أكثر فعاليةً إلى المعلومات التقنية والدعم المالي اللازم لتنفيذ مساهماتها المحدَّدة وطنياً والتزاماتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وفي وقت انعقاد حلقة العمل، بلغ عدد البلدان الأعضاء في الشراكة ٥٧ بلداً، منها ١٥ بلداً متقدّماً و٤٢ بلداً نامياً، فضلاً عن ثماني مؤسسات. وعلى الرغم من أنّ المبادرة لم تبدأ عملها إلا منذ فترة وجيزة، فقد بدأت تظهر نتائجها الأولى المنبثقة عن عملها داخل البلدان فيما يتعلق بالتحديات المشتركة التي تواجهها البلدان النامية في مجال تنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً.

- لا تزال بلدان عديدة في المرحلة الأولى، مرحلة تعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في السياسات الوطنية؛
- غالباً ما أُعدّت المساهمات المحددة وطنياً على عجلٍ، من أجل التقيّد بالموعد النهائي الضيّق، وهي تحتاج في كثير من الأحيان إلى مزيد من التوضيح؛
- ينبغي زيادة تعزيز الروابط بين الوزارة المسؤولة عن تنفيذ المساهمات المحدّدة وطنياً ووزارتي المالية والتخطيط؛
- تكتسب ترجمة الاحتياجات إلى مشاريع استثمارية زخماً؛ ولكنّ المشاريع ليست قائمة على أسس متينة بما فيه الكفاية في العديد من البلدان؛
- ينبغي زيادة تحسين الأطر السياساتية والتشريعية؛
- نهج "الحكومة بأكملها" مفيد، ولكنه غير مطبق في كثير من الأحيان.

منبر المساهمات المحدَّدة وطنياً للاستثمار

تواجه البلدان عدداً من التحديات في ما يتعلق بتنفيذ مساهماتها المحدَّدة وطنياً، بما في ذلك الحاجة إلى مواءمة هذه المساهمات الوطنية مع برامجها الوطنية؛ وربطها بأهداف التنمية

المستدامة أو خطط الاستثمار في البنية التحتية وبعمليات قطاعية أخرى؛ وضمان مشاركة جميع القطاعات، من أجل تأييد جميع الجهات الحكومية الفاعلة والقطاع الخاص لها، أي المساهمات الوطنية، والمشاركة فيها. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي تعزيز القدرات المؤسسية في مجموعة كبيرة من مجالات السياسات التقنية والمجالات المالية. وهناك تحدّ آخر يتمثل في حشد التمويل بفعالية في ضوء القيود المفروضة على الميزانية. وقد أطلق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية منبر المساهمات المحدَّدة وطنياً للاستثمار من أجل مساعدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تذليل تلك الصعوبات المحددة. ويتكوّن المنبر من العناصر الأربعة التالية الواردة أدناه:

عنصر برمجة المساهمات المحددة وطنياً

تحديد الأولويات القطاعية، ودعم تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في المنطقة:

- تقييم الاحتياجات من القدرات المؤسسية والتمويل والاستثمار اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛
- تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين والقطاع الخاص في البرمجة.

العنصر المُسرِّع لمجموعة المساهمات المحددة وطنياً

دعم أنشطة ما قبل الاستثمار اللازمة لإحداث أثر تحوُّلي:

- تقديم الدعم في المراحل الأولى من أجل إعداد مجموعة مشاريع بشأن الهياكل الأساسية المستدامة؛
- دعم تعميم إدراج اعتبارات الاستدامة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونُظم تخطيط المشاريع وتصميمها والإبلاغ عنها؛
- إحداث تأثير إيجابي في الأسواق؛

عنصر حشد التمويل لتنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً

زيادة جاذبية الاستثمارات ذات الصلة بالمساهمات المحدَّدة وطنياً:

- زيادة فرص الحصول على الموارد بشروط ميسَّرة، وإضافتها إلى رأسمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية لزيادة جاذبية استثمارات القطاع العام؛
- تعزيز الجدوى الاقتصادية و/أو توفير تقاسم المخاطر لفائدة عمليات القطاع الخاص.

عنصر تعزيز سوق المساهمات المحددة وطنياً

التغلب على حواجز السوق والحواجز غير المالية الأخرى:

- تقديم منح غير قابلة للسداد ومنح قابلة للسداد لتصميم وتعزيز الأدوات المالية الابتكارية وإعداد نماذج أولية للتكنولوجيات الجديدة؛
- تقديم منح رأسمالية لنماذج الأعمال الجديدة قليلة الانبعاثات الكربونية والقادرة على مقاومة تغير المناخ، وتقديم الخدمات لتيسير الوصول إلى الأسواق.

٣٦- وركّزت دراسة الحالة القُطرية الثانية على تجربة غامبيا في تحديد الاحتياجات وتجسيدها في سياق تطوير عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية. وغامبيا جزءٌ من الدُفعة الثانية من البلدان التي تحصل على دعم من برنامج بوزنان الاستراتيجي لنقل التكنولوجيا التابع لمرفق البيئة العالمية، من أجل تطوير عمليات تقييم احتياجاتها التكنولوجية. وخلال هذه العمليات[٦]، يحصل البلد على دعمٍ تقني من الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا.

٣٧- ويستند إجراء تقييم الاحتياجات التكنولوجية الخاص بغامبيا إلى مشاوراتٍ مع جميع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات والأطر الاستراتيجية الرئيسية المعنيّة بتنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيّف معه. وتشمل هذه الأطرُ الاستراتيجية والعمليّاتُ مساهمَاتِ غامبيا المحدَّدة وطنياً، وخطط عملها الوطنية، وبرنامجها الاستراتيجي المعني بالقدرة على التّأقلم مع آثار تغيّر المناخ، واستراتيجيتها الإنمائية المقترَحة المنخفضة الانبعاثات والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. وسيتم دمج عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية وتنفيذ خطة العمل الوطنية للتكنولوجيا بالكامل مع عمليات التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه الأخرى، مثل عملية إعداد المساهمات المحدَّدة وطنياً وخطة العمل الوطنية. وسيسمح ذلك باستخدام عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية كمنصّة للانطلاق في تنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً وخطط العمل الوطنية.

٣٨- ونظراً إلى أنّ التكنولوجيا عامل أساسيّ لتحقيق أهداف المساهمات المحدَّدة وطنياً، يمكن أن تصبح عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية جزءاً لا يتجزّأ من عملية المساهمات المحدَّدة وطنياً. وفي حين تركّز المساهمات المحدَّدة وطنياً حتى الآن على الأهداف وخطط التنفيذ، تتيح تقييماتُ الاحتياجات التكنولوجية الفرصةَ لإجراء المزيد من التحليلات المتعمقة؛ كما أنها يمكن أن تؤدّي دوراً فريداً من نوعه في وضع المساهمات المحددة وطنياً، بفضل ما توفره من المعلومات عن إمكانات تنفيذ التكنولوجيات والقدرة على تنفيذها ونطاق تطبيقها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه يلزم أن تقوم البلدان بتحديث مساهماتها المحدّدة وطنياً كلّ خمس سنوات، وفقاً لاتفاق باريس، لا تشير مقرّرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أيّ فترات محدّدة لتحديث تقييمات الاحتياجات التكنولوجية.

٣٩- وأشار ممثلٌ عن أمانة مرفق البيئة العالمية شارك في المناقشة إلى أنّ المرفق يدعم بفعالية تنفيذ عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية في غامبيا، وأنه سيدعم أيضاً تنفيذ أولويات المساهمات المحددة وطنياً في البلد. وقال إنّ عملية تحديد حافظة المشاريع الوطنية عملياتٌ تشاورية بين مرفق البيئة العالمية وأصحاب المصلحة في حكومة غامبيا، الغرض منها هو مواءمة الموارد المتاحة مع الأولويات الوطنية. وتقدّم عدةُ مشاريع جارية بالفعل الدعمَ لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، ولا تزال هناك مشاريع أخرى في انتظار الموافقة عليها.

٤٠- ولاحظ، بصورة أعم، أن، مرفق البيئة العالمية يقدّم المساعدةَ للبلدان من أجل تذليل الصعوبات المالية المتصلة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية، وذلك عن طريق تقديم الدعم في مجالات تحويل السياسات والبيئات التنظيمية؛ وتجربة التكنولوجيات الابتكارية ونماذج الأعمال؛ وتعزيز القدرات المؤسسية وعمليات صنع القرار؛

(٦) تُنفّذ هذه الشراكة، التي كانت تُعرف سابقاً باسم مركز ريسو لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب اتفاقٍ ثلاثي بين وزارة خارجية الدانمرك وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعقد تحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وإزالة مخاطر استثمارات الشركاء. وأشار المشارِك في المناقشة، الذي يمثل أمانة مرفق البيئة العالمية، إلى التركيز المتزايد على إزالة المخاطر والبيئات السياساتية المدرجة بإحكام في تصميم مشاريع المرفق الجديدة في غامبيا. وفي إطار مشروعٍ يتعلّق بتكييف الزراعة مع تغيّر المناخ أُطلق في العام الماضي بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يدعم مرفقُ البيئة العالمية، على سبيل المثال، توزيع المخاطر بين المستفيدين، وكذلك تهيئةَ بيئة سياسية تمكّن مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من المشاركة. ومن الأمثلة الأخرى على الدعم المقدَّم من مرفق البيئة العالمية مشروعٍ اقتراح قدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتمت الموافقة على تنفيذه، ويُقترَح فيه، في جملة أمور، العملُ بمعايير أكثر صرامةً فيما يتعلق بالأجهزة والطاقة المتجددة، وتوفيرُ منبر لزيادة القدرات المتصلة بدخول الأسواق ومشاركة القطاع الخاص في غامبيا.

٤١- وأشار ممثلٌ عن شراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدنمارك للتكنولوجيا إلى أنّ الشراكة تدعم غامبيا وغيرها من البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم التقني، مثل توفير المنهجيات، ودعم البيانات، وعقد حلقات عمل لتبادل المعارف وبناء القدرات، وتقدم الدعم من خلال مراكزها الإقليمية. وبالإضافةً إلى ذلك، فهي تدعم التنفيذ على الصعيد القُطري عن طريق مساعدة البلدان على إنشاء لجنة توجيهية تعنى بتقييم الاحتياجات الإلكترونية، وتعيين منسّق لهذه التقييمات، وإنشاء فريق وأفرقة عاملة تُعنى بها. وأشير أيضاً إلى أنّ شراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدنمارك للتكنولوجيا تدعم أنشطة الاتصال والتوعية عن طريق موقعها الإلكتروني ونشراتها الإخبارية وشبكاتها. كما تمّ إعداد أدلة إرشادية تتضمن توجيهات بشأن العمليات.

٤٢- وعقب العرض التمهيدي والمناقشات حول دراستَي الحالة، أجرت الأفرقة الفرعية مناقشات حول الخطوات والإجراءات اللازمة لمواصلة تحسين تحديد احتياجات التمويل المعلق بالمناخ وتقييمها والتعجيل بترجمة هذه الاحتياجات إلى مشاريع وبرامج. وإضافةً إلى ذلك، ناقشت البلدان احتياجات كلاً منها في مجال الدعم. ويعرض الجدول ١ بإيجاز النتائجَ الرئيسية لمناقشات الأفرقة الفرعية.

الجدول ١

المجالات الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأن الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمناخ والمحدَّدة في مناقشات الأفرقة الفرعية

المجال	*الإجراء*
المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناخية	– تعزيز توافر البيانات المتعلقة بالمخاطر المناخية وإمكانية التعرض لها – بناء نُظم معلومات وقواعد بيانات وطنية
صياغة الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمناخ	– إجراء المزيد من التقييمات للمساهمات المحدَّدة وطنياً وتعزيز الدقّة في المساهمات المستقبلية – إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات تقييم الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمناخ (أمثلة على الممارسات الجيدة: إطار تقييم التمويل المتعلق بتغيّر المناخ في منطقة المحيط الهادئ؛ وتقييم التمويل الإنمائي المنفَّذ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
تولّي البلدان زمام الأمور والقيادة	– تعزيز تولي البلدان النامية زمام الأمور والقيادة، لضمان أن تكون عمليات تحديد الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمناخ وتقييمها وتجسيدها عمليات تقودها البلدان – تحديد الجهات الوطنية المناصرة من أجل تنسيق الجهود ومواءمة السياسات

المجال	*الإجراء*
مشاركة أصحاب المصلحة	– اعتماد نهج "الحكومة بأكملها" (أفقي ورأسي) – إجراء حوارات داخل البلدان بمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة – تعزيز العمل مع القطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال التواصل مع مجموعة من المؤسسات التجارية بدلاً من التواصل مع جهات فاعلة فردية
بناء القدرات	– ضمان أن يتولى خبراء محليون قيادة تطوير المشاريع، من أجل الاحتفاظ بالقدرات بعد انتهاء المشروع – التركيز على بناء القدرات المؤسسية – تقديم دعم دولي إضافي لبناء القدرات من أجل وضع السياسات وأطر السياسات، ولتطوير البرامج والمشاريع – تبادل المعارف والمعلومات من خلال التعاون الإقليمي
التنسيق بين المانحين	– على الجهات المانحة أن تتجنب ازدواجيةَ الجهود وإثقال كاهل الإدارات في البلدان المستفيدة – على الجهات المانحة وضع خارطة طريق مشتركة للبلدان تكون مصممةً خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان المتلقّية وأولوياتها.
الاتّساق على مستوى الصناديق المتعدّدة الأطراف المعنية بالمناخ	– ضمان اتساق نُهُج تحديد أولويات المشاريع على مستوى الصناديق (مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر)
التنسيق بين القطاعات	– كفالة تحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، بما في ذلك وزاراتي المالية والتخطيط، لضمان تأييدها للمشاريع
نهج من القاعدة إلى القمة	– تشجيع المشاريع من القاعدة إلى القمة بقيادة المجتمعات المحلية
النُهُج البرنامجية	– الانتقال من نُهُج المشاريع إلى نُهُج البرامج، لتعبئة تمويل إضافي
أهمية السياسات والموارد على الصعيد المحلي	– تخصيص مزيد من الموارد للمستوى المحلي – إدماج الاستراتيجيات المحلية في عمليات التخطيط
تمويل القطاع الخاص للتكيف	– وضع استراتيجيات ونُهُج لجذب القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة التكيف

خامساً– موجز الجزء المتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ

٤٣– أتاح الجزء ٢ من حلقة العمل الفرصة لإجراء حوار بين البلدان المتلقية للتمويل والمؤسسات المالية الدولية وصناديق المناخ المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والجهات التي تقدم الدعم التقني، بهدف تحديد إجراءات ملموسة من أجل تيسير الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ. وعلاوة على ذلك، سلط الجزء الضوء على أفضل الممارسات والتحديات في البلدان المستفيدة فيما يتعلق بالحصول على التمويل.

٤٤– وقدم ممثل لمعهد العالمي للموارد **العرض التمهيدي** بشأن سبل الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وسلط الضوء على تجربة صناديق المناخ المتعددة الأطراف، وركز على التقرير المعنون *مستقبل الصناديق*، الذي أصدره المعهد مؤخراً[(٧)]. ويحلل التقرير سبعة صناديق من صناديق المناخ المتعددة الأطراف الرئيسية، وهي مرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التكيف، والصندوقان في إطار صناديق الاستثمارات المناخية، والصندوق الأخضر للمناخ.

(٧) متاح على الرابط: http://www.wri.org/publication/future-of-the-funds.

٤٥- وتُرسمَل صناديق المناخ المتعددة الأطراف التي يحللها المعهد بمستويات مختلفة جداً. وفي حين يُلاحظ أن حجم صناديق التكيف أصغر بكثير من حجم الصناديق التي تركز على تخفيف آثار تغير المناخ، فمن المتوقع أن يزداد مبلغ التمويل المخصص لتدابير التكيف مع تغير المناخ ازدياداً كبيراً بموافقة الصندوق الأخضر للمناخ على مزيد من مشاريع التكيف. واتبعت الصناديق نهجاً مختلفة إزاء مبلغ التمويل الذي توفره للمشاريع، حيث توفر صناديق الاستثمارات المناخية والصندوق الأخضر للمناخ أكثر من ٤٠ مليون دولار في المتوسط، ويساهم مرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التكيف بأقل من ٧ ملايين دولار في المتوسط لكل مشروع. وإضافة إلى ذلك، حدد كل من الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً وصندوق التكيف حداً أقصى لكل بلد.

٤٦- أما فيما يتعلق بالجهات التي يتوجه إليها التمويل، فإن صناديق الاستثمارات المناخية، على سبيل المثال، توجه مبالغ مالية كبيرة إلى المشاريع المنفذة في عدد قليل من البلدان، بينما يقدم مرفق البيئة العالمية مبالغ أصغر بكثير إلى عدد أكبر بكثير من البلدان النامية، بما فيها العديد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

٤٧- ونظر التقرير أيضاً في أنواع الكيانات المنفذة، وخلص إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، وهما الصندوقان الوحيدان اللذان يتبعان طريقة الحصول المباشر على التمويل، قد اعتمدا حتى الآن على التوالي ٢٥ كياناً و١٤ كياناً وطنياً من كيانات الحصول المباشر على التمويل. وفي حين أن صناديق الاستثمارات المناخية لا تستخدم بحكم تصميمها سوى خمسة مصارف تنمية متعددة الأطراف باعتبارها شريكة في التنفيذ، يستخدم الصندوق الأخضر للمناخ مجموعة أكثر تنوعاً من الكيانات المعتمدة، تشمل مؤسسات وطنية، ومنظمات غير حكومية دولية، ومصارف خاصة، ومصارف تنمية متعددة الأطراف، ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

٤٨- وكشف تحليل تخصيص التمويل لكل نوع من الكيانات أن أكبر حصص التمويل تخصص لمنظمات الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وأن حجم التمويل المصروف عن طريق الوصول المباشر لا يزال صغيراً. وخلال العمليتين الخامسة والسادسة من عمليات تحديد موارد مرفق البيئة العالمية، خُصص ٦٢ و٣٨ في المائة من الأموال لهذه الكيانات، على التوالي، ولم يخصص سوى ٠,٣ في المائة لكيانات أخرى. وفي حالة صندوق التكيف، خُصص ٣٤ في المائة من التمويل للكيانات الوطنية و٥ في المائة للكيانات الإقليمية. وخصص الصندوق الأخضر للمناخ ٦ في المائة للكيانات الوطنية و٧ في المائة للكيانات الإقليمية، و٢٥ في المائة لكيانات الأمم المتحدة، و٥١ في المائة لمصارف التنمية المتعددة الأطراف. ومن الجدير بالإشارة أن هذه الأرقام تستند إلى مبالغ التمويل الفعلية وليس إلى عدد المشاريع، وأن حجم المشاريع التي تديرها الكيانات الوطنية أصغر كثيراً.

٤٩- ومن حيث الكفاءة، تشكل سرعة تقديم الأموال في جميع الصناديق عاملاً مهماً آخر. فقد استغرق اعتماد الكيانات الوطنية/الإقليمية والمتعددة الأطراف لدى صندوق التكيف فترة تتراوح في المتوسط بين ١٧ شهراً و٢٧ شهراً، على التوالي، خلال السنوات الأربع الماضية. أما في الصندوق الأخضر للمناخ، فكان متوسط الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية اعتماد الكيانات المنفذة الـ ٤١ الأولى ٩,٩ أشهر، بما في ذلك العديد من الكيانات التي استخدمت عملية المسار السريع. وليست مدة عملية الاعتماد مشكلة بالنسبة لمرفق البيئة العالمية لأن قائمة

الوكالات المنفذة لم تمدَّد إلا مرتين في تاريخ الصندوق. وغالباً ما ينجم التأخير في عملية الاعتماد عن ضرورة ترجمة الوثائق المطلوبة، والفهم المحدود للوثائق المطلوبة، أو الصعوبات في توثيق و/أو اعتماد السياسات والعمليات اللازمة للوفاء بمتطلبات الاعتماد، أو انعدام الدعم من كبار الموظفين داخل المؤسسة.

٥٠- وبالنسبة لمعظم الصناديق، يستغرق الحصول على الموافقة على المشاريع ما بين سنة ونصف وسنتين. وصندوق التكيف هو الاستثناء الوحيد، حيث لا تستغرق إجراءات الموافقة على مشاريع المرحلة الواحدة ومشاريع المرحلتين سوى ٨ أشهر و١٢ شهراً، على التوالي. وتشير البيانات الأولية المتعلقة بالصندوق الأخضر للمناخ إلى أن إجراءات الموافقة على المشاريع تتطلب تقريباً نفس الوقت الذي تستغرقه غالبية الصناديق الأخرى.

٥١- ولما كان التمويل المتاح عن طريق صناديق المناخ المتعددة الأطراف لا يلبي إلا جزءاً من الاحتياجات المالية التي تحددها البلدان النامية، من المهم أن تعمل الصناديق بفعالية على حشد التمويل اللازم من مصادر إضافية. ورغم أن جميع الصناديق تستخدم المنح، فإن معظمها، باستثناء الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق التكيف، تستخدم أيضاً أدوات مالية أخرى، مثل القروض والأسهم، وأدوات التخفيف من المخاطر. وقد تبين من تحليل معدلات التمويل المشترك أن الصندوق الخاص بتغير المناخ، رغم أنه صندوق صغير من حيث الأرقام المطلقة، ناجح بصفة خاصة في حشد مزيد من التمويل المشترك، إذ حقق نسبة ١:٧,٥ من التمويل المشترك. وعلى نفس المنوال، حقق كل من صناديق الاستثمارات المناخية ومرفق البيئة العالمية نجاحاً كبيراً في اجتذاب التمويل المشترك، بنسبتي ١:٩,١ و١:٩,٧، على التوالي.

٥٢- وركزت أول **مناقشة لدراسة الحالات الإفرادية** بشأن سبل الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ على تجربة وكالة التنمية الفلاحية في المغرب في الحصول على الاعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ باعتبارها كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ. وكانت الوكالة مؤهلة للاستفادة من مسار الاعتماد السريع، بعد أن اعتمدها صندوق التكيف في عام ٢٠١٢. بيد أنه تبين أن العملية تستغرق وقتاً طويلاً وشاقة.

٥٣- وعلى إثر نجاح الاعتماد في نهاية عملية استغرقت تسعة أشهر، أعدت الوكالة مذكرة مفاهيمية تتعلق بمشروعين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وافق مجلس الصندوق الأخضر للمناخ على أول مشروع يركز على تحسين بستان من شجر أركان في بيئة متدهورة. ويبلغ التمويل المخصص لهذا المشروع ٥٠ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ ١٠ ملايين دولار في شكل تمويل مشترك قدمته الحكومة المغربية. وفي الوقت نفسه، قدمت الوكالة أيضاً إلى أمانة الصندوق الأخضر للمناخ برنامج عمل كياناتها، الذي يشمل ١٢ مشروعاً تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، قدمت الوكالة اقتراحاً بشأن مدى استعدادها بهدف رفع مستوى اعتمادها لتلبية احتياجات تتجاوز الحد الأقصى الحالي البالغ ٥٠ مليون دولار. ويرد في الجدول ٢ موجز للتحديات الرئيسية وعوامل النجاح التي حددتها الوكالة.

الجدول ٢

التحديات وعوامل النجاح التي حددتها الوكالة المغربية للتنمية الفلاحية

المجال	*الأمثلة*
التحديات	– لا خبرة وطنية أو دروس مستفادة (لأنها أول كيان معتمد في المغرب) – الإجراءات المطلوبة لم تحدَّد بعد – الحاجز اللغوي: صعوبة فهم النماذج والإجراءات باللغة الإنكليزية، وتبادل الرسائل الإلكترونية، مع أمانة الصندوق الأخضر للمناخ، وترجمة الوثائق – الدعم التقني المحدود: لم تحصل الوكالة على دعم من الصندوق فيما يتعلق بالاستعداد؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي هي الجهة الوحيدة المقدمة للدعم التقني
عوامل النجاح	– علو همة الموظفين – الدعم المقدم من الإدارة العليا – التنسيق الممتاز مع السلطة الوطنية المعينة – عملية التعلم المتواصل – استيفاء شروط الاستفادة من مسار الاعتماد بإجراءات سريعة – تبادل الخبرات داخل البلد ومع بلدان أخرى (التعاون والتبادل فيما بين بلدان الجنوب)

٥٤- وعقب العرض الذي قدمته الوكالة المغربية للتنمية الفلاحية، أضافت أمانة الصندوق وجهة نظرها بشأن عملية الاعتماد عموماً. ومن التحديات التي حددتها أمانة الصندوق العوائق الداخلية، مثل التوظيف، التي تجعل من الصعب في بعض الأحيان معالجة جميع الطلبات الواردة من البلدان فيما يتعلق بالاعتماد. وإضافة إلى ذلك، يتأخر دعم الاستعداد أحياناً بسبب عدم توافر شريك في التنفيذ. ويتبين أيضاً أنه من الصعب ضمان التنسيق الكافي بين جميع الجهات المعنية، وأشارت أمانة الصندوق إلى أنه على الرغم من أن وجود جهة تنسيق (سلطة وطنية معينة) واحدة في البلد يشكل خطوة أولى مهمة، فلا بد من زيادة جهود التنسيق. وفي هذا الصدد، سلطت الضوء على الدور الرئيسي للسلطة الوطنية المعينة في ضمان تولي مقاليد الأمور على الصعيد القطري، والمواءمة الاستراتيجية للأولويات القطرية مع أهداف الصندوق، وتحديد المزايا النسبية لمختلف الكيانات الوطنية التي تلتمس الاعتماد، والتنسيق مع جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني.

٥٥- واتخذ مجلس الصندوق مبادرات ترمي إلى التخفيف من تعقيد العمليات المتصلة بالاعتماد ووضع المشاريع. ويجري توجيه موارد كبيرة نحو تعزيز تلبية الصندوق لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها، بسبل منها تحسين عملية البرمجة التي تقودها البلدان، والتشجيع على إجراء حوارات منظمة بين الصندوق والبلدان المستفيدة. وفيما يتعلق بتيسير تحديد الكيانات المناسبة المرشحة للإشراف على التنفيذ، شرع مجلس الصندوق في عملية لتحديد الأولويات بالنسبة للكيانات قيد النظر. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش مجلس الصندوق، في الاجتماع الذي عقده في تموز/يوليه ٢٠١٧، مسألة وضع إطار تشغيلي لضمان المزيد من التكامل والاتساق مع الصناديق الأخرى.

٥٦- وتمخضت مناقشة دراسة الحالات الإفرادية عن أفكار متعمقة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، التي قدمت الدعم التقني لوكالة التنمية الفلاحية أثناء عملية الاعتماد. وكان الدعم مركزاً في البداية على ترجمة الوثائق الرسمية، ثم وُسع نطاقه ليشمل بناء قدرة المؤسسات على تحديد وسد الثغرات في هيكل إدارة الوكالة، بما في ذلك الثغرات في مجالات الضمانات

البيئية والاجتماعية، والسياسات المتعلقة بمنع الغش وإجراءات رفع الشكاوى، والتحقيق المستقل. واستناداً إلى تقديم الدعم لعمليات الاعتماد في بلدان مختلفة، ومنها المغرب، استخلصت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الدروس التالية:

(أ) على الكيان المرشح للإشراف على التنفيذ أن يتولى توجيه العملية بنشاط (كما كان الحال مع الوكالة المغربية)؛

(ب) وضع السياسات اللازمة وإدماجها في إجراءات الإدارة يشكل في حد ذاته ممارسة لبناء قدرات الكيانات الوطنية؛

(ج) يتبين من تقييمات الكيانات المشرفة على التنفيذ أن العديد من الكيانات المرشحة لا تكاد تتصور مدى تعقّد العملية؛ وقد يكون من المفيد أن يشجع الصندوق على إجراء تحليل نسبة العائد إلى التكلفة لصالح الكيانات المرشحة؛

(د) ينبغي عدم التقليل من شأن الحاجز اللغوي؛

(هـ) بعد الاعتماد، تواجه الكيانات الوطنية صعوبة في وضع المشاريع.

٥٧- وركزت المناقشة الثانية لدراسة الحالات الإفرادية على تجربة أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ في الحصول على الاعتماد لدى صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ، باعتبارها، أي الأمانة، كياناً إقليمياً مشرفاً على التنفيذ، وبحثت في الوقت نفسه المسائل المشتركة المتعلقة بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية والكيانات الإقليمية المشرفة على التنفيذ. وطلب أعضاء الأمانة في منطقة المحيط الهادئ أن تطلب الحصول على الاعتماد لدى صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ من أجل مساعدة المنطقة في تنفيذ المشاريع وفي اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ. وتم توثيق الدروس المستفادة من عملية الاعتماد ونُشرت في شكل دليل للمنطقة.

٥٨- ولئن كان العديد من المنظمات تقدم الدعم المتعلق بالاستعداد في منطقة المحيط الهادئ، لم يتحسن تنسيق هذه الجهود إلا في الآونة الأخيرة. وقد أنشئت آلية إقليمية للدعم التقني من خلال مشروع في إطار البرنامج التجريبي لمواجهة آثار تغير المناخ، وقدمت مساعدة محددة الأهداف في وضع المشاريع، بما في ذلك الضمانات البيئية والاجتماعية، وعمليات تقييم الأثر البيئي وتحليل نسبة العائد إلى التكلفة.

٥٩- وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال بلدان منطقة المحيط الهادئ تواجه عدداً من التحديات في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك، في البداية على الأقل، افتقارها إلى الخبرة فيما يتعلق بالسياق الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أمانات صناديق المناخ المتعددة الأطراف، والتحديات الكبيرة المتعلقة بالقدرات في الإدارات الحكومية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما فيما يتعلق بفهم إجراءات الصناديق ووضع مفاهيم المشاريع. ومن منظور أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، لا بد من تعزيز الحوار بين أمانات الصناديق والكيانات الإقليمية المشرفة على التنفيذ وبلدان المحيط الهادئ، بحيث يتجاوز أشكال الحوار مثل الحوارات المنظمة. ومن الصعوبات الشديدة الأخرى أن تمويل الآلية الإقليمية للدعم التقني قد انتهى. ومن وجهة نظر أمانة برنامج البيئة الإقليمي، تشكل الآلية الإقليمية للدعم التقني نموذجاً يتعين مواصلته وتعزيزه وتجديد موارده.

٦٠- ومن العوائق الأخرى التي أشير إليها في المناقشة الاحتياجات الضخمة من المال والوقت اللازمة لإنجاز مقترحات المشاريع والعتبات الكبيرة جداً التي تحددها الكيانات المعتمدة من أجل قبول المشاريع (أي ١٠٠ مليون دولار). وأشارت أمانة البرنامج إلى عدم وجود تسهيلات واضحة لإعداد المشاريع على الصعيد الوطني، كما أنه لا توجد في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك آسيا، مؤسسات إقليمية ووطنية يتيسر لها الحصول المباشر على التمويل المتعلق بالمناخ، إلا في حالات قليلة. وحتى لو تيسر لمزيد من البلدان إمكانية الحصول المباشر على التمويل، فليس للكيانات الوطنية والكيانات الإقليمية المشرفة على التنفيذ في منطقة المحيط الهادئ سوى الحد الأدنى من القدرة على إعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف للحصول على التمويل. ولذلك، يتم الحصول على الغالبية العظمى من التمويل المتعلق بالمناخ عن طريق كيانات منفذة متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي أو البنك الدولي. وترى أمانة البرنامج أنه يصبح من المهم أكثر، نتيجة لذلك ألا تحدد هذه الكيانات المعتمدة، عندما تعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، عتبات غير معقولة للمشاريع.

٦١- وتتيح عمليات الكيانات المنفذة المتعددة الأطراف فرصاً قليلة في بلدان منطقة المحيط الهادئ لبناء القدرة على إعداد المشاريع. وأشارت أمانة البرنامج إلى أهمية بناء قدرات الحكومات الوطنية، مع التركيز على دعم اكتساب المعارف والمهارات التقنية اللازمة لإدارة عملية إعداد المشاريع، بإنشاء جهة تنسيق أو وحدة أو سلطة وطنية معينة مكرسة لهذا الغرض، على سبيل المثال، بدلاً من التركيز على إعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف.

٦٢- ونجح صندوق التكيف في أن يكون رائداً في إتاحة سبل الحصول المباشر على التمويل المتعلق بالمناخ للبلدان النامية، باعتماده ٢٥ كياناً وطنياً حتى الآن، توجد نسبة ٤٠ في المائة منها في أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتستند عملية الاعتماد لدى الصندوق إلى الأدلة وترتكز على الدعائم الأربع للوضع القانوني، ألا وهي الإدارة المالية والنزاهة، والقدرات المؤسسية والشفافية، وصلاحيات التحقيق الذاتي وتدابير مكافحة الفساد، ومعالجة الشكاوى بشأن الآثار البيئية أو الاجتماعية الضارة الناجمة عن المشاريع.

٦٣- وحددت أمانة مجلس صندوق التكيف، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها من العمل مع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عدداً من الثغرات في القدرات وما يترتب عليها من مخاطر شائعة في مختلف الكيانات الوطنية المنفذة المقدمة للطلبات من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحددت العوامل التي يمكن أن تخفف من هذه المخاطر والفجوات. ويبرز الجدول ٣ الثغرات الرئيسية في القدرات وكذلك عوامل التخفيف التي عرضتها أمانة مجلس الصندوق.

الجدول ٣

أمثلة على الثغرات الشائعة في قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية وعوامل التخفيف منها

الثغرات على مستوى القدرات	*عوامل التخفيف*
الضوابط الداخلية لا ترقى إلى الطابع الرسمي للإجراءات المتبعة في الكيانات الأكبر حجماً، مما يتيح للإدارة تجاوز الضوابط الداخلية القائمة بالفعل. ولا يعني غياب الضوابط الداخلية الرسمية بالضرورة الغش أو الخطأ، غير أنه إذا كانت الإدارة قادرة، بأي حال من الأحوال، على تجاوز الضوابط الداخلية فإن ذلك يشكل، في حد ذاته، أو يُحدث أثراً سلبياً كبيراً على بيئة الرقابة ويؤدي إلى زيادة مخاطر الغش	– يمكن أن يسهم في تخفيف هذا النوع من المخاطر وجود مجلس إدارة نشط أو أي هيئة رقابية أخرى تستعرض بانتظام العمليات اليومية، ونتائج عمليات مراجعة الحسابات الداخلية أو الخارجية المستقلة، والبيانات المالية – يحّد من المخاطر أيضاً التوثيق الكامل للعمليات والإجراءات المالية والتشغيلية الرئيسية أو إصدار الإدارة العليا لبيان تشير فيه إلى أن تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية مأذون به على الوجه الصحيح
إمكانية الفصل المحدودة بين الواجبات في بعض المجالات والتي تعزى إلى صغر حجم الكيان الوطني المشرف على التنفيذ مقدم الطلب وقلة عدد الموظفين	– إشراف الإدارة النشط على الموظفين في عملياتهم اليومية هو بمثابة رقابة داخلية تعويضية لمواجهة المخاطر المرتبطة بمحدودية الفصل بين الواجبات
محدودية القدرة على تحمل الظروف المالية السلبية والاستمرار، رغم ذلك، في إنجاز العمليات	– سيتعين على الكيان الوطني الصغير المشرف على التنفيذ مقدم الطلب إثبات الاستدامة المالية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة قبل تقديم أي توصية لغرض الاعتماد
معدل دوران الموظفين الرئيسيين أو الاعتماد الكامل على الأفراد الرئيسيين في ظل غياب موظفين احتياطيين أو عدم كفاية الاستثمار في الموظفين من حيث التدريب والتعرض للمخاطر المالية و/أو التشغيلية. ويؤثر ارتفاع معدل دوران الموظفين الرئيسيين سلباً على استدامة الكيان وقدرته على تنفيذ مشاريع عالية الجودة	– على الرغم من احتمال وجود عوامل خارجية تسهم في دوران الموظفين، سيتعين على الكيان الوطني الصغير المشرف على التنفيذ مقدم الطلب أن يثبت أن المشاريع الممولة من المنحة مزودة بما يكفي من الأفراد المؤهلين على أساس مستدام – على المجلس أن يعتمد إجراءات رقابة فعلية

٦٤- لتيسير حصول الكيانات الصغيرة على التمويل، وافق مجلس صندوق التكيف في نيسان/أبريل ٢٠١٥ على استخدام نهج مبسط لاعتماد الكيانات الصغيرة التي قد تكون غير قادرة على الوفاء بالمعايير الاستئمانية للصندوق بسبب صغر حجمها. وفي هذه الحالة، يقبل صندوق التكيف تدابير التخفيف المتعلقة بكل معيار، لكنه يشترط مع ذلك الوفاء بجميع المعايير.

٦٥- وتزيد العملية المبسطة من مواءمة إجراءات الصندوق المتعلقة بالاعتماد مع إعلان باريس لعام ٢٠٠٥، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، واتفاق باريس التي تشدد على أهمية إمكانية الحصول بطريقة تتسم بالكفاءة على الموارد المالية من خلال إجراءات موافقة مبسطة وتعزيز دعم استعداد البلدان النامية الأطراف، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق استراتيجياتها وخططها المناخية الوطنية.

٦٦- وبعد العرض التمهيدي ومناقشة دراستي الحالة القطريتين، أجرى المشاركون مناقشات في إطار أفرقة عمل فرعية بشأن الخطوات والتدابير اللازمة لعزيز سبل الوصول إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف وتهيئة بيئات سياساتية وتنظيمية تمكينية تساعد على تيسير استثمارات القطاع الخاص في المناخ في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت البلدان احتياجات الدعم الخاصة بكل منها. ويلخص الجدول ٤ النتائج الرئيسية لمناقشات أفرقة العمل الفرعية.

الجدول ٤

مجالات العمل الرئيسية بشأن سبل الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، التي حددتها أفرقة العمل الفرعية

المجال	*الإجراء*
بناء القدرات	على الجهات المقدمة للدعم الدولي القيام بما يلي: – الاستفادة من النظم الوطنية والمعارف المؤسسية القائمة – مساعدة البلدان في كامل دورة المشاريع (الإعداد والأداء والتنفيذ والتقييم) – تحسين توجيه الدعم لتلبية احتياجات البلدان – تعزيز التنسيق فيما بينها على الصعيد القطري
المعارف المؤسسية	على أصحاب المصلحة في البلدان النامية القيام بما يلي: – بناء المعرفة المؤسسية وتقاسمها على نطاق الكيانات المعتمدة – السعي إلى الإبقاء على القدرات واستدامة المعارف داخل البلد
دور السلطات الوطنية المعيّنة	على السلطات الوطنية المعينة القيام بما يلي: – إعطاء الأولوية للمشاريع بما يتماشى مع الأولويات والاحتياجات الوطنية – تحديد الكيانات الوطنية المشرفة المنفذة المحتملة التي تستوفي معايير الاعتماد التي تضعها الصناديق – تنظيم حوارات على الصعيد الوطني مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تعزيز استثماراته في المناخ – تشجيع المؤسسات المالية على السعي إلى الحصول على الاعتماد من صناديق المناخ المتعددة الأطراف
عمليات الصناديق وإجراءاتها	على الصناديق القيام بما يلي: – زيادة تبسيط إجراءات الاعتماد – كفالة الوصول إلى عدد كاف من الشركاء التنفيذيين لغرض أنشطة الاستعداد – تحسين إبلاغ السلطات الوطنية المعينة والكيانات المعتمدة بالتغييرات التي تطرأ على السياسات أو الإجراءات – تفادي حالات التأخير في عملية الصرف – النظر في تعيين موظفين إضافيين للتمكن من إنجاز جميع المهام – تعزيز قدراتها على معالجة مقترحات المشاريع في الوقت المناسب
الاستثمارات الخاصة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ	على حكومات البلدان النامية القيام بما يلي: – تعزيز فهم القطاع الخاص وكيفية تحفيز مختلف الجهات الفاعلة (ضرورة التركيز بقوة أكبر على الصعيد المحلي) – التشجيع على تعزيز مشاركة وزارات المالية – توعية الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالتمويل المتعلق بالمناخ، وإطلاعهم على فوائد الاستثمار في مجال المناخ – تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية – تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأدوات المبتكرة – زيادة إشراك القطاع الخاص في التكيف مع المناخ – النظر في النُّهُج الإقليمية لحشد التمويل على نطاق واسع – استخدام المساهمات المحددة وطنياً كأداة لاجتذاب التمويل المتعلق بالمناخ من القطاع الخاص

المجال	*الإجراء*
الكيانات المعتمدة	على الكيانات المعتمدة القيام بما يلي: – فهم السياقات الوطنية/المحلية التي تنشأ في ظلها المشاريع الممولة – تعديل العتبات لجعل التمويل في متناول البلدان الصغيرة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصناديق القيام بما يلي: – النظر في اعتماد الحكومات الوطنية بصفتها كيانات وطنية مشرفة على التنفيذ في حالة البلدان الصغيرة جداً على الكيانات التي تلتمس الاعتماد القيام بما يلي: – النظر في خيار استخدام الكيانات الإقليمية القائمة المشرفة على التنفيذ للحصول على التمويل من أجل توفير الموارد بدلاً من التماس الحصول المباشر على التمويل (تحليل نسبة العائد إلى التكلفة)

٦٧- واختُتمت حلقة العمل **بحلقة نقاش بين القطاعين العام والخاص**. وقدم ممثل لغرفة التجارة الدولية أفكاراً متعمقة بشأن تصور القطاع الخاص، فأبرز بصفة خاصة الأهمية المتزايدة للسندات الخضراء أو سندات المناخ. وقال أن الصين واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تصدر وحدها حالياً سندات قليلة الانبعاث الكربوني بقيمة ٦٠٠ بليون دولار حتى عام ٢٠٣٥.

٦٨- ووفقاً لتقديرات حديثة العهد صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيلزم توفير ٩٣ ترليون دولار على مدى الـ ١٥ سنة المقبلة، أو ٦ ترليون دولار في السنة، من أجل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون على الصعيد العالمي[٨]. ولحشد ما يلزم من التمويل الخاص، ينبغي التغلب على العديد من العقبات، بما في ذلك نقص الوعي بين الفاعلين في القطاع الخاص بشأن فرص الاستثمار، ونقص الإمدادات من المشاريع المقبولة مصرفياً، والتحديات المتصلة بتكاليف الإصدار، والتعاريف وعدم كفاية توحيد المعايير.

٦٩- ومن الشروط الأساسية أن على البلدان أن تحدد الشروط المسبقة اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك سياسات الاستثمار الأخضر والتواصل والتشجيع. ووفقاً لما ذكره المشارك في المناقشات من غرفة التجارة الدولية، يقدم عرض دراسة حالة المكسيك بشأن تطوير مساهماتها المحددة وطنياً والعمل المتعلقة بمنحنيات تكلفة تخفيف الانبعاثات مثالاً ممتازاً على المعلومات التي تتطلبها السوق.

٧٠- وفيما يتعلق بالوصول إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف، أشار أحد المشاركين من جنوب أفريقيا من ذوي الخبرة وبوصفه عضواً في مجالس عدد من صناديق المناخ المتعددة الأطراف إلى أن التحدي الرئيسي يكمن في حواجز التواصل بين الصناديق والبلدان المستفيدة، موضحاً أن العديد من التحديات المتصلة باعتماد المشاريع والموافقة عليها التي نوقشت في حلقة العمل تتناولها الصناديق بالفعل، لكن ذلك لا يُبلغ فعلياً إلى البلدان.

٧١- وفيما يتعلق بالتمويل من القطاع الخاص، أوضح المتحدث أنه نظراً لأن الصندوق الأخضر للمناخ لم يُنشأ من أجل منافسة القطاع الخاص، فهو لا يمول المشاريع المقبولة مصرفياً بالفعل. وبدلاً من ذلك، فهو يركز على المشاريع التي يمكن أن يجعلها مقبولة مصرفياً عن طريق

(٨) OECD webinar, "Green finance and investment: Using policy levers to accelerate green capital flows", held on 28 April 2017. Available at http://www.oecd.org/environment/green-talks-live.htm.

الدعم المخصص. وأشار أيضاً إلى أن هناك سوء فهم واسع النطاق لما يتطلبه الاستعداد، مؤكداً أن دعم الاستعداد لا يضاهي بناء القدرات، لكنه يقتصر عمداً على دعم البلدان النامية في وضع مقترحات المشاريع واعتمادها.

٧٢- وأشار إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ هو صندوق يفي بالغرض وله كيانات معتمدة في جميع المناطق، ولاحظ أنه قد يكون عملياً أكثر وفعالاً من حيث التكلفة بالنسبة لبعض البلدان أن تستخدم الكيانات الإقليمية أو المتعددة الأطراف القائمة للحصول على التمويل بدلاً من السعي إلى الوصول المباشر إلى الصناديق. وأشار إلى أن تزايد المنافسة بين صناديق المناخ المتعددة الأطراف يطرح تحدياً، وذكر أن على الصناديق أن تعمل على أن تكون مكملة لبعضها البعض بدلاً من تكرار العمل وأنه ينبغي أن ينعكس ذلك بوضوح في معايير الأهلية التي تحددها الصناديق.

٧٣- وتعرض ممثل لأمانة مرفق البيئة العالمية النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الشاملة الثالثة التي أجراها مكتب التقييم المستقل التابع لهذا المرفق بشأن مشاركة القطاع الخاص[٩]. وخلصت الدراسة إلى أن استثمارات مرفق البيئة العالمية التي يشارك فيها القطاع الخاص ترتفع فيها نسبة التمويل المشترك، إذ تصل نسبة الرفع المالي إلى ١:٨ مقابل نسبة تمويل مشترك قدرها ١:٦ لكامل حافظة مرفق البيئة العالمية.

٧٤- وكشف تحليل لنتائج المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص أن أداءها أفضل من نتائج المشاريع التي لا يشارك فيها، إذ يحقق أكثر من ٨٠ في المائة منها أهدافه الإنمائية. وفي كثير من الأحيان، تعالج مشاريع مرفق البيئة العالمية التي يشارك فيها القطاع الخاص الدوافع الاقتصادية للتدهور البيئي، وبالنظر إلى الطابع المعقد لهذه المسائل، يعتمد معظم المشاريع على أكثر من نموذج مؤثر واحد، وغالباً ما تركز على تعزيز القدرات المؤسسية وتهيئة البيئات السياساتية والتنظيمية التمكينية. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن المشاريع المتعلقة بتغير المناخ تظهر أساساً في حافظة مرفق البيئة العالمية للقطاع الخاص مقارنة مع المجالات الأخرى التي يركز عليها الصندوق.

٧٥- وفيما يتعلق بالمجالات المحدودة، لاحظت الدراسة ضرورة أن يحسن مرفق البيئة العالمية تواصله من أجل التوعية بالعروض التي يقدمها الصندوق إلى القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، على مرفق البيئة العالمية معالجة الصعوبات المتصلة بالعمليات يتعذر الوصول إليها أو بالدورات الزمنية للموافقة على المشاريع. وأوصت الدراسة أيضاً بأن ينظر مرفق البيئة العالمية في تركيز تعامله مع القطاع الخاص في المجالات التي له فيها مزية نسبية على الصناديق الأخرى.

٧٦- وفي ختام المناقشة، اتفق المحاورون على أن ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة من أجل جمع مزيد من الأدلة بشأن أفضل السبل لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. وفيما يتعلق بصناديق المناخ المتعددة الأطراف، تم التأكيد على الحاجة إلى التوعية الموجهّة للمجموعات المناسبة من المؤسسات والشركاء فيما يتعلق بالفرص التي يمكن أن ترى هي نفسها أن من المفيد أن تشارك فيها.

---

(٩) متاح على الرابط http://www.gefieo.org/evaluations/gef-engagement-private-sector.